حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

نشرة شهرية تعنى بنشر ثقافة حقوق الإنسان - العدد (الخامس و الخمسون بعد المائة) ربيع الأول ١٤٤١ هـ الموافق نوفمبر ٢٠١٩م

الجمعية الوطنية لحقوق الانسان

National Society For Human Rights

بمشاركة العديد من الجهات

الجمعية تقيم ورشة عمل (لائحة مخالفات الذوق العام وآليات تطبيقها في بيئة العمل)

زيارة فريق الجمعية لوزارة الإسكان في مدينة الجوف

السفير الإيرلندي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

حقوق الإنسان

دورية شهرية تصدر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المشرف العام

د. مفلح بن ربيعان القحطاني

التحرير والإخراج

مركز المعلومات بالجمعية

طبعت بدعم من مؤسسة البريد السعودي

البريد السعودي Saudi Post

9200 05700 | sp.com.sa

الآراء الواردة في النشرة لاتعبر عن رأي الجمعية
وإنما تعبر عن أراء أصحابها

موقع الجمعية: www.nshr.org.sa

04

السفير الإيرلندي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

06

فريق من فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان يلتقي أمير منطقة القصيم

07

زيارة فريق من فرع الجمعية بالجوف إلى وزارة الإسكان في مدينة الجوف

12

فرع الجمعية يشارك في العديد من الفعاليات بمناسبة اليوم العالمي للطفل

عناوين الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

المقر الرئيسي: المملكة العربية السعودية – الرياض – هاتف : ٠١١٢١٠٢٢٢٣– فاكس: ٠١١٢١٠٢٢٠٢ –ص.ب ١٨٨١ الرياض ١١٣٢١

مكتب الجمعية بجدة – حي المحمدية – طريق المدينة النازل– هاتف : ٠١٢٦٢٢٢٢٦١– فاكس: ٠١٢٦٢٢٢١٩٦–٠١٢٦٩٤٣٠٩٥– ص.ب ١١٦٦٦٤ جدة ٢١٣٩١

فرع منطقة جازان : هاتف: ٠١٧٣٢٣٧٠٤١ – فاكس : ٠١٧٣١٧٣٣٤٤ –ص.ب ٤٧١

فرع منطقة الجوف : سكاكا – حي العزيزية – هاتف: ٠١٤٦٢٥٨١٤٤ – فاكس: ٠١٤٦٢٥٨١٥٥ – ص.ب ٧٦٦٠

فرع المنطقة الشرقية : هاتف :٠١٣٨٠٩٨٣٥٣ – فاكس: ٠١٣٨٠٩٨٣٥٤ –ص.ب ١٥٥٧٨ الدمام ٣١٤٥٤

فرع الجمعية بالعاصمة المقدسة : هاتف: ٠١٢٥٥٤٥٢١٣ – فاكس ٠١٢٥٥٤٥٢١٢

فرع الجمعية بالمدينة المنورة : هاتف: ٠١٤٨٦٦٤٥٤٤ – فاكس ٠١٤٨٦٦٤٥٤٩–ص.ب ٧٧٥ المدينة المنورة ٤١٤٢١

فرع منطقة عسير : هاتف: ٠١٧٢٢٦٠٨١ فاكس ٠١٧٢٣١٠٣٤٩– ص.ب ٤٢٩٢ أبها ٦١٤٩١

فرع القصيم: هاتف ٠١٦٣٨٥٥١٥٥ – فاكس ٠١٦٣٨٥٥٣٣٥

بمشاركة العديد من الجهات
الجمعية تقيم ورشة عمل (لائحة مخالفات الذوق العام وآليات تطبيقها في بيئة العمل)

أقامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان ورشة عمل بعنوان (لائحة مخالفات الذوق العام وآليات تطبيقها في بيئة العمل ودور الجهات في ضبطها) مؤخراً، بمقر الجمعية بطريق الملك فهد بمدينة الرياض وركزت ورشة العمل على المحاور التالية :-

١-تطبيق لائحة المحافظة على الذوق العام وأثرها في ضبط السلوك الاجتماعي.

٢-الصعوبات التي قد تظهر وتواجه الجهات أثناء التطبيق.

٣-دور وسائل الإعلام في مراقبة تطبيق لائحة المحافظة على الذوق العام.

وقد شارك في هذه الورشة العديد من الجهات الحكومية والوزارات ذات العلاقة ومنها:-

- النيابة العامة.
- شرطة منطقة الرياض.
- هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.
- وزارة العمل والتنمية الإجتماعية.
- هيئة الترفيه.
- بعض وسائل الإعلام.

وقد ساهمت الجهات المشاركة في النقاش وطرح بعض القضايا والصعوبات التي تواجه الجهات المطبقة والمنفذة لبنود اللائحة في الميدان وقد إنتهت ورشة العمل إلى جملة من النتائج والتوصيات، سيتم العمل عليها والتنسيق بشأنها مع الجهات ذات العلاقة.

ومما لا شك فيه أن إصدار المملكة ضوابط الذوق العام، يتماشى مع توجهاتها الحالية بتنشيط السياحة بمختلف أنواعها ومن ذلك: بدء العمل بالتأشيرة السياحية مما يتطلب معه وجود قوانين تحافظ على قيم المجتمع السعودي وتوعي السياح وغيرهم بها، وتزامن إصدار ضوابط الذوق العام مع تطبيق التأشيرة السياحية نابع من حرص المملكة على عدم التعارض بين خططها التنموية وقيمها الدينية والثقافية.

وقد اعتمدت اللائحة على عنصرين مهمين وهما المحافظة على المظهر العام وعدم التعدي على حقوق الآخرين، فلائحة الذوق العام هي عبارة عن قواعد عامة لتنظيم سلوك الأفراد الذين يعيشون في المملكة العربية السعودية، ويشملون إلى جانب مواطنيها ملايين الأفراد من عشرات الجنسيات والدول الأخرى مما دفع المملكة لتقنين ضوابط الذوق العام لينسجم مع توجهاتها الحضارية لترسيخ لغة القانون في وعي الأفراد خلال ممارساتهم لأنشطتهم في المجال العام, لذا فإن اللائحة في إطارها العملي التطبيقي ستحافظ على قيم المجتمع السعودي مما يصون حقوق وحريات الأفراد الذين يعيشون فيه من الضرر، كما أن اعتماد لائحة الذوق العام يؤكد حرص المملكة على ترسيخ الهوية الوطنية التي تحمل كثيرا من القيم والأعراف والعادات والتقاليد التي يجب أن يلتزم بها الجميع, مما سيكون له الأثر الإيجابي على احترام الثقافة والتقاليد في الزي وفي القول والفعل والتي على الجميع وتفرض التقيد بها طبقاً للقانون.

السفير الإيرلندي يزور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

قام سفير ايرلندا لدى المملكة السيد جيرارد ماكوي بزيارة للجمعية مؤخراً، التقى خلالها بسعادة رئيس الجمعية الدكتور مفلح بن ربيعان القحطاني، الذي أطلعه على أنشطة الجمعية، وقد تطرق الحديث لعدد من الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان ومنها جهود المملكة في تعزيز حقوق الطفل حيث أكد رئيس الجمعية أن المملكة تبذل جهود لحماية حقوق الطفل ومن ذلك إصدار نظام خاص لحماية الطفل والذي ساهم في إيجاد حلول لبعض الإشكاليات التي كانت تواجه الأطفال في السابق بما فيها عدم الانتظام في التعليم، أو العنف أو الحرمان من الأوراق الثبوتية، كما تطرق الحديث إلى عقوبة الإعدام والذي أوضح رئيس الجمعية أن موقف المملكة منها مبني على أحكام الشريعة الإسلامية، وقد أكد السفير على أهمية تبادل وجهات النظر فيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بشكل عام وبين موقف ايرلندا من بعض القضايا الحقوقية على المستوى الدولي، حضر اللقاء سعادة نائب رئيس الجمعية عضو مجلس الشورى الدكتور صالح الخثلان، والأمين العام للجمعية المستشار خالد الفاخري.

فريق من فرع الجمعية بعسير يتفقد أوضاع السجناء والموقوفين بمركز شرطة غرب أبها في منطقة عسير

في اطار متابعة الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان لأوضاع السجناء والموقوفين، قام وفد من فرع الجمعية بمنطقة عسير مؤخراً، بزيارة لدور التوقيف بمركز شرطة غرب أبها وكان في استقبال الوفد رئيس المركز سعادة العقيد جبران آلقحطاني، وكذلك قام الوفد بزيارة لدور التوقيف بمركز شرطة شرق أبها وكان في استقبال الوفد رئيس المركز سعادة العقيد أحمد بن سعيد آل خادم.

وقد أوضح الوفد الزائر الغرض من الزيارة والإستماع إلى البيانات المتعلقة بالطاقة الاستيعابية لدور التوقيف وعدد الموقوفين الحاليين بكل مركز، وقد قام الوفد بأخذ جولة على الدور والإلتقاء بالموقوفين والإستماع لملاحظاتهم، وفي نهاية الزيارة دون الوفد بعض الملاحظات التي تم رصدها وسيتم رفعها لرئاسة الجمعية لإتخاذ ما يلزم حيالها ، كما ستقوم إدارة الفرع باتخاذ ما يلزم بشأن بعض الموضوعات التي تدخل في اختصاصها.

وفي نهاية الزيارتين قدم الوفد شكره لإدارة شرطة غرب أبها وشرطة شرق أبها لتسهيل مهمتهم ولما لمسه الوفد من تعاون بناء، وقد ضم الوفد الدكتور محمد بن يحيى آل مزهر عضو الجمعية، والأستاذ حمد بن محمد آل مفرح مدير الفرع.

هذا وقد صرح سعادة الدكتور علي بن عيسى الشعبي المشرف على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة عسير أنه ومن منطلق اختصاص الجمعية فإنها تقوم بزيارات ميدانية وتلقي الشكاوى وتتابعها مع الجهات المختصة بهدف تعزيز الشراكة مع الجهات الأمنية والعمل معاً على تعزيز الإيجابيات وإزالة السلبيات.

كانت السجون في المملكة العربية السعودية مرتبطة بإدارات الشرطة كواحدة من أقسامها المتعددة، وفي عام ١٣٨٨هـ صدرت الموافقة السامية على إنشاء مصلحة عامة للسجون مستقلة عن الأمن العام، وفي عام ١٣٩٨ هـ صدرت الموافقة السامية على نظام السجون والتوقيف، وفي العام نفسه صدر قرار صاحب السمو الملكي وزير الداخلية رقم ٤٠٩٠ و تاريخ ١٣٩٨/١٠/٢٢ هـ القاضي بالموافقة على تشكيل الإدارة العامة للسجون واختصاصاتها وواجباتها.

لقد ظل اهتمام صاحب السمو الملكي وزير الداخلية وسمو نائبه وسمو مساعده للشئون الأمنية بالسجون والسجناء مستمراً دون توقف، حتى صدر أخيراً قرار سموه الكريم رقم ٦٠٦٦١ وتاريخ ١٤٢١/٠٨/١٨هـ القاضي بفصل الإدارة العامة للسجون عن الأمن العام لتصبح قطاعاً مستقلاً مرتبطاً بصاحب السمو الملكي مساعد وزير الداخلية للشؤون الأمنية تحت اسم جديد هو (المديرية العامة للسجون).

أهداف المديرية:

أولاً: تحقيق التوعية الشاملة بأهداف السجون من خلال عمل البحوث والندوات والمحاضرات وإقامة المعارض الخاصة بنشاطات المديرية العامة للسجون وأعمال النزلاء وتسويق منتجاتهم .

كذلك إصدار نشرة شهرية دورية وطباعتها وتوزيعها والقيام بدراسات تطويرية للمديرية، وإعداد دراسات علمية لأي ظاهرة بالسجون ولوضع الحلول المناسبة لها وغير ذلك من برامج التوعية.

ثانياً: نشر التوعية الدينية والأخلاق الفاضلة بين النزلاء من خلال ما يقدم من برامج بهذا الخصوص.

ثالثاً: محو الأمية لدى النزلاء ومواصلة تعليمهم بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

رابعاً: تشغيل النزلاء في المؤسسات والمصالح الحكومية ومشاريع القطاع الخاص داخل السجون وخارجها وفق ضوابط محددة، وكيفية تفعيل ذلك .

خامساً: الاهتمام بالتعليم الفني والتدريب المهني بإعداد الخطط والبرامج والدورات المهنية في مراكز التدريب المهني بالسجون، وذلك بالتنسيق مع المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني وتجهيز مراكز التدريب بالسجون .

سادساً: رعاية السجناء اجتماعياً ونفسياً بتوفير الأخصائيين والتعاون مع الجهات الحكومية والأهلية بذلك الخصوص.

سابعاً: معالجة كل ما يتعلق بقضايا السجناء وتنفيذ الأحكام الصادرة بحقهم، و كذلك أوامر العفو والإطلاق .

ثامناً: تبني مفهوم التنمية الإدارية الشاملة للمديرية العامة للسجون من خلال نشر الوعي التخطيطي لدى العاملين بالمديرية وتطوير أساليب العمل مع المتغيرات والمستجدات، وإقامة الندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تزيد من مخزون العاملين الثقافي والديني والمهني .

تاسعاً: الاهتمام بالبنية التحتية للمديرية العامة للسجون وإدارات سجون المناطق والسجون والإصلاحيات.

الدكتور علي الشعبي
مشرف فرع الجمعية في منطقة عسير

فريق من فرع الجمعية يلتقي أمير منطقة القصيم

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور فيصل بن مشعل بن سعود بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم مؤخراً، في مكتب سموه بمقر ديوان إمارة المنطقة بمدينة بريدة، المشرف العام على فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة الدكتور صالح بن عبدالرحمن الشريدة، يرافقه أعضاء الجمعية ، الذين قدموا للسلام على سموه، وتم اطلاعه على أعمال ونشاطات وجهود الفرع خلال الفترة الماضية.

وقدم الدكتور الشريدة في بداية اللقاء، لسمو أمير المنطقة نبذة مختصرة عن تأسيس الجمعية وأهدافها وأنشطتها وزياراتها الميدانية للقطاعات المختلفة، موضحاً أن الجمعية تهدف للعمل على تحقيق أهداف الدولة فيما يتعلق بحقوق الإنسان، ووفقاً للاتفاقيات الدولية والعالمية والعربية والإسلامية التي وافقت عليها المملكة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

ورحّب سمو أمير القصيم في الدكتور الشريدة، وأعضاء فرع الجمعية، متمنياً لهم دوام التوفيق في مهام عملهم.

وأكد سموّه أهمية دور الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في حفظ الجانب الإنساني للإنسان في حياته ومجتمعه وما يضمنه الدين الإسلامي الحنيف من حقوق وفق كتاب الله وسنة نبيه الكريم، وهو ما تحرص على تطبيقه القيادة الرشيدة.

كما جرى خلال الاستقبال بحث الموضوعات المتعلقة بأعمال فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمنطقة، والخدمات والأنشطة التي تقدمها الجمعية، وما تسعى لتقديمه من جهود وما حققته من إنجازات.

زيارة فريق الجمعية لوزارة الإسكان في مدينة الجوف

بمتابعة و إشراف الدكتور طارش الشمري مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في مدينة الجوف، فقد قام فريق من فرع الجمعية ضم كلاً من: الأستاذ ظاهر بريد الفهيقي مدير الفرع، و الأستاذ خليفة مفضي المسعر عضو اللجنة الاستشارية، و الأستاذ حمود مبخوت دوش سكرتير الفرع، و الأستاذ علي مبخوت دوش منسق الفرع، وكان في استقبالهم الأستاذ فهيد مطلق الشمري مدير عام فرع وزارة الإسكان بمنطقة الجوف، الأستاذ حمود خالد الشمري نائب مدير الفرع، و الأستاذ سلطان عبد العزيز المحيسن مدير إدارة الإسكان التنموي.

في بداية الزيارة تم تبادل الأحاديث حول المواضيع المشتركة ذات العلاقة، وبعد ذلك رصد الفريق العديد من الإيجابيات لمجهودات فرع وزارة الإسكان في مدينة الجوف و التي منها:

١ ـ من خلال اللقاء اتضح أن سعادة مدير فرع الإسكان متفهم لأهداف و دور الإسكان في تقديم الخدمات للمواطنين والمحتاجين للسكان وكذلك منسوبي الفرع.

٢ ـ العمل بوزارة الإسكان عامة مفعل حكومة إلكترونية.

٣ ـ العمل بوزارة الإسكان على تهيئة المساكن للمحتاجين من الأرامل والفقراء وفق برامج سدامة سكنية وكذلك سدامة تنموية ونظام إيجار سداد للمحتاجين وتسديد الإيجار عنهم وفق نظام خاص بتلك الحالات.

٤ ـ متابعة الحالات المستحقة للسكن مع الجمعيات الخيرية وكذلك الضمان وعوائل السجناء والعمل على سرعة منحهم مساكن والتسديد عنهم.

٥ ـ العمل على إيجاد الأراضي وتخطيطها وذلك بهدف توزيعها على المستحقين وكذلك استكمال طلبات منحهم قرض.

٦ ـ بناء (١٦٥٨) وحدة سكنية في كل منطقة للمحتاجين والقائم والإشراف هي الجمعية الخيرية وذلك إسهاماً من الإسكان في تنشيط العمل الخيري.

٧ ـ وجود ثلاثة مشاريع إسكان بسكاكا، ودومة الجندل، والقريات.

٨ ـ العمل على منح سكن للمحتاجين من السعوديات المتزوجات من أجانب وكذلك اللقطاء ومجهولي الهوية الذين بحاجة لذلك.

٩ ـ الرغبة بالتنسيق مع إدارة السجون والضمان والجمعيات الخيرية وجمعية حقوق الإنسان حيال سرعة الوصول إلى المحتاجين للسكن أو المحتاجين لتسديد الإيجار عنهم.

١٠ ـ قيام الفرع وذلك بواسطة الجمعية الخيرية بهدم ثلاثة منازل مبنية من الصفيح و إعادة بنائها وفق أفضل الطرق الحديثة للبناء وكذلك ثلاثة حالات في حي النفل وتم تسليمها لأصحابها كما سيتم إعادة تأهيل مساكن الوليد بن طلال كما يوجد (٤٠٠) شخص مستحق للإسكان الخيري من قبل جمعية البر الخيرية.

الفاو وجمهورية كوريا الجنوبية تدعمان جهود القضاء على الجوع في آسيا والمحيط الهادئ

أكدت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وجمهورية كوريا الجنوبية على التعاون بينهما لتعزيز جهود القضاء على الجوع في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، حيث دشنت الوكالة الدولية مؤخراً أول مكتب لها في العاصمة سول.

وتعليقاً على ذلك قال المدير العام للفاو، جوزيه غرازيانو دا سيلفا، خلال حفل افتتاح مكتب الشراكة والاتصال في مدينة سول: «أنا سعيد جداً بآفاق هذه الشراكة التي ستؤدي إلى تعاون أكثر عمقاً في مجموعة واسعة من المجالات التي تقدم فيها جمهورية كوريا بالفعل مساهمة كبيرة وقيّمة تشمل مجال الزراعة ومصايد الأسماك والغابات وصحة الحيوان وسلامة الأغذية».

وأشاد المدير العام للفاو بالتقدم الملحوظ الذي أحرزته كوريا الجنوبية في العقود الأخيرة – على صعيد التنمية الغذائية والاقتصادية– وكذلك دورها الرائد في التقدم العلمي والتكنولوجي، بما في ذلك استخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المبتكرة في الزراعة.

وقال دا سيلفا: «نتشرف بانضمامكم الجهات الداعمة للمنظمة».

وقال دا سيلفا: «بالتعاون معكم أنجزنا الكثير حتى الآن كما نتمتع بإمكانيات كبيرة لتحقيق المزيد أيضاً».

يهدف التعاون بين الفاو وكوريا الجنوبية إلى توفير المعرفة الفنية للبلاد في مجالات الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك للسكان الريفيين الأكثر ضعفاً في المنطقة، والمساعدة في تسريع جهود القضاء على الجوع في جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ وخارجها.

وسيعزز هذا التعاون الشراكات مع القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني لتسهيل التبادلات بشأن إدارة الأمن الغذائي ونقل التكنولوجيا والتدريب والبحث وتحسين الوصول إلى المعلومات العلمية والتقنية لتعزيز الإنتاج الزراعي.

وتحمل هذه الجهود المتجددة أهمية كبيرة نظراً لأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ تضم أكثر من نصف عدد الجياع في العالم– ما يقرب من نصف مليار شخص– كما أن التقدم في الحد من الجوع عانى من تباطؤ كبير في السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد آخر، تشهد المنطقة زيادة في معدلات البدانة– بين الأطفال والبالغين على حد سواء – وتسجّل أسرع معدلات انتشار متزايد لبدانة الأطفال في العالم.

ويعاني حوالي ١٤,٥ مليون طفل دون سن الخامسة من الوزن الزائد، بالإضافة إلى أن جميع أطفال المنطقة تقريباً يستهلكون أغذية رخيصة ومصنعة وغير صحية مليئة بالأملاح والسكر والدهون وفقيرة بالعناصر الغذائية الأساسية.

ويهدف التعاون بين المنظمة وكوريا الجنوبية إلى محاربة الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله من خلال تمكين إنتاج واستهلاك الأطعمة الصحية والمغذية بشكل أكبر، وحماية بيئتنا والتنوع البيولوجي.

مساهمة كوريا الجنوبية في الجهود العالمية للقضاء على الجوع:

تدعم كوريا الجنوبية عمل المنظمة من خلال تمويل أعمال التنمية في الخارج وتقديم موارد بشرية فائقة المهارة للمساعدة في إنشاء وتوفير نظم غذائية مستدامة بيئياً وسلاسل قيمة محسّنة والابتكار في الزراعة. فعلى سبيل المثال، في أفغانستان، تعمل كوريا الجنوبية مع الفاو لإغاثة المزارعين المنكوبين بالجفاف، وفي غرب إفريقيا، توفر كوريا التدريب على إنتاج الأرز للمجتمعات الزراعية الضعيفة.

تتمتع كوريا الجنوبية بتاريخ طويل

العمل من أجل القضاء على الجوع

من تطبيق المعرفة الزراعية التقليدية- ويتجلى ذلك واضحاً في حقول أرز المدرجات في جزيرة تشونجسان والزراعة داخل الجدران الصخرية البركانية في جزيرة جيجو، كلاهما معترف بهما في الخارج، وأدرجتهما الفاو ضمن نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية.

وفي مجال مصايد الأسماك، تدعم كوريا الجنوبية الجهود التي تبذلها المنظمة لمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وجعل المزيد من البلدان تنظم إليها للتوقيع على اتفاقية تدابير دولة الميناء.

يوجد ١٧ هدفاً لأهداف التنمية المستدامة ولكن تحقيق هدفين مهمين لتحقيقها جميعاً:

تحدث غريزيانو دا سيلفا في مؤخراً في منتدى عالمي حول المساعدة في التنمية الزراعية المستدامة وأشاد بالأمثلة الجيدة التي ضربتها كوريا الجنوبية، لكنه حذر أيضاً من أن الوضع سيئ على المستوى العالمي.

وقال غرازيانو دا سيلفا أمام المشاركين في المنتدى العالمي الثالث للمساعدة الإنمائية الرسمية بشأن التنمية الزراعية المستدامة: «إن هدفي التنمية المستدامة اللذين ما زال تحقيقهما متأخراً هما الهدفين الأول والثاني المتعلقان بالفقر والجوع، وإن لم نتمكن من تحقيق تقدم في هذين الهدفين سيكون من الصعب جداً تحقيق تقدم في الأهداف الأخرى».

وقال دا سيلفا إن النزاعات إلى جانب آثار تغير المناخ قد أدت إلى إعاقة جهود الحرب ضد الفقر والجوع وإضافة المزيد من المخاطر لجهود تحقيق هدف القضاء على الجوع، ولا سيما ازدياد مشكلة البدانة في جميع أنحاء العالم والفجوة بين الأطعمة الصحية والآمنة التي نحتاج إلى استهلاكها من أجل البقاء والازدهار وبين ما توفره نظم الغذاء في العالم. وأكد أن تعزيز النظم الغذائية الصحية يتطلب سد الفجوة من خلال الفواكه والخضروات المنتجة محلياً.

وأضاف: «إن هذا الأمر مهم جداً للمجتمعات المحلية لتتمكن من تطوير زراعتها وإنتاجها المحلي. وهذا من شأنه تحسين سبل عيش أصحاب الحيازات الصغيرة في العالم والمزارعين الأسريين».

حث الدول على تسريع الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية:

مع ارتفاع مستويات الجوع العالمي بما يهدد تحقيق هدف إنهاء سوء التغذية بجميع أشكالها بحلول عام ٢٠٣٠، نظمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI) مؤخراً مؤتمراً عالمياً بهدف تسريع الجهود لتحقيق القضاء على الجوع في جميع أنحاء العالم.

فبعد مرور عقود شهدت انخفاضاً مذهلاً في أعداد الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، عادت مستويات الجوع للارتفاع مرة أخرى، ووفقاً لآخر تقرير نشرته منظمة الفاو بالتعاون مع أربع منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة، يعاني حوالي ٨٢٠ مليون شخص على هذا الكوكب من سوء التغذية.

وبهذه المناسبة قال المدير العام للفاو جوزيه غرازيانو دا سيلفا في رسالة بالفيديو إلى المؤتمر: «هذه هي السنة الثالثة على التوالي التي يتوقف فيها التقدم نحو تحقيق هدف القضاء على الجوع، بل إن الجوع بدأ بالازدياد (في ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧)، كما تعد مشكلة تقزم الأطفال مشكلة كبيرة وهناك ملياري شخص تقريباً ما زالوا يعانون من الجوع الخفي أو نقص العناصر الغذائية المهمة. وهذا يشمل أيضاً الأشخاص الذين يعانون من السمنة أو زيادة الوزن».

وأشار دا سيلفا إلى ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع وسوء التغذية من جديد ليصل إلى مستويات مرتفعة كانت قد سجلت آخر مرة قبل عشر سنوات، وقال: «نحن نواجه انتكاسة كبيرة، بعد عقود من النجاح حققناه في القضاء على الجوع، تشعر الفاو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والحكومات الأعضاء وغيرنا من الشركاء بقلق شديد نتيجة ذلك».

ورغم وجود تحدٍ كبير يقف أمام تحقيق هدف القضاء على الجوع، إلا أن الفاو والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية يؤكدان على أنه ما يزال بالإمكان تحقيق هذا الهدف. ولكن لا يمكننا إضاعة المزيد من الوقت.

وقال شنغن فان، المدير العام للمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية: «بعد عدة سنوات من تحقيق تقدم عالمي هائل في الحد من الجوع وسوء التغذية، يؤلمنا أن نرى أن وتيرتنا الحالية ليست كافية لإنهاء الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، ولكن لا يزال بوسعنا تحقيق هذا الهدف. لقد تمكنت العديد من الدول مثل الصين وأثيوبيا وبنغلاديش والبرازيل من تقليل نسبة الجوع وسوء التغذية بشكل كبير، وتقدم قصص النجاح هذه دروساً قيمة للدول التي تبذل جهدها لتحقيق تقدم كبير».

ويوفر المؤتمر، الذي يشارك فيه مسؤولون كبار من أفريقيا وآسيا، منبراً لتسريع وتيرة تبادل المعرفة والمناهج والأدوات المتخصصة المتوفرة والتي أدت إلى النجاح في العديد من البلدان حتى يتمكن الآخرون من تعلمها وتكييف وتعجيل عملهم في الحد من الجوع وسوء التغذية بطرق مستدامة.

القضاء على الجوع وسوء التغذية بالأرقام:

في حين أن أفريقيا لا تزال القارة التي تضم أكثر عدد من الناس الذين يعانون من الجوع، فإن في منطقة آسيا والمحيط الهادي أكبر عدد إجمالي من الناس الذين يعانون من نقص التغذية، وهو أكثر من ٥٠٠ مليون شخص، حسب تقديرات الفاو. ويشير حجم هذا التحدي العالمي إلى ضرورة التحرك الفوري والجاد لمعالجة المشكلة، فعلى سبيل المثال، تعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ موطناً لأكثر من ٦٠ بالمائة من الأشخاص الذين يعانون من نقص التغذية، ولتحقيق هدف القضاء على الجوع بحلول ٢٠٣٠ يجب على دول المنطقة مجتمعة أن تنقذ أكثر من ١١٠,٠٠٠ شخص من الجوع كل يوم طوال الاثني عشر عاماً القادمة.

ليس ثمة مبالغة في التأكيد على الأهمية الملحة لهذه القضية، فمهمة القضاء على نقص التغذية مشكلة أكثر تعقيداً مما يظن الكثيرون. ويقابل ارتفاع الجوع في العالم ارتفاع في نسبة السمنة، الأمر الذي يحمل معه مجموعة مختلفة تماماً من التحديات الصحية والاقتصادية للعالم في الحاضر والمستقبل.

© صفحة تهتم بنشر أهم أخبار الجوع في العالم و جهود المنظمات و المختصين و المهتمين بحقوق الإنسان للقضاء عليه من أجل العمل على تحسين حقوق الإنسان في العالم

الأمم المتحدة تؤكد في يوم الصحة العالمي.. ٢٠١٩ أن هناك مليار شخص بحاجة لتغطية صحية شاملة

يحتفل العالم، بيوم الصحة العالمي من أجل التوعية بضرورة الحق في العلاج، وهي فعالية دولية تؤكد من خلالها منظمة الصحة العالمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة أن الصحة حق من حقوق الإنسان.

وتقول منظمة الصحة العالمية، بمناسبة يوم الصحة العالمي ٢٠١٩، «حان وقت التغطية الصحية الشاملة للجميع في كل مكان، وندعو لدعم الصحة للجميع، وأوضحت المنظمة أن «اليوم لا يمكن لنصف سكان العالم الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، وأن ملايين النساء تلدن دون مساعدة من مضيفة ماهرة، كما يفتقد ملايين الأطفال التطعيمات، ويعاني ملايين ويموتون بسبب عدم قدرتهم على علاج فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا».

وأضافت المنظمة العالمية، أن الصحة حق من حقوق الإنسان بغض النظر عن «الجنس، الدين، العمر، القدرة، المواطنة»، مشيرة إلى أن منظمة الصحة العالمية ولدت في ٧ أبريل ١٩٤٨ برؤية واضحة وطموحة، هي «عالم يتمتع فيه جميع الناس بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه».

ومن جهته، قال المدير العام لمنظمة الصحة العالمية، في بيانه هذا العام، «على الرغم من أننا حققنا تقدماً هائلاً في السنوات الأخيرة ضد بعض الأسباب الرئيسية للوفاة والمرض في العالم، لا يزال أمامنا الكثير من العمل لتحقيق هذه الرؤية».

وأضاف «اليوم لا يستطيع نصف سكان العالم الوصول إلى الخدمات الصحية الأساسية، ملايين النساء يلدن دون مساعدة من مضيفة ماهرة، يفقد ملايين الأطفال التطعيمات ضد الأمراض القاتلة، والملايين يعانون ويموتون لأنهم لا يستطيعون الحصول على علاج لفيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا، وفى عام ٢٠١٩، هذا غير مقبول بكل بساطة، والخبر السار هو أن هناك حركة متنامية لمعالجة أوجه عدم المساواة هذه».

وتابع «في شهر أكتوبر الماضى، شهدنا التزاماً بالغ الأهمية بالصحة للجميع في كازاخستان من خلال توقيع إعلان أستانة التاريخي بشأن الرعاية الصحية الأولية، وكان هذا معلما رئيسيا، حيث تعتبر الرعاية الصحية الأولية القوية والمستدامة أساساً أساسياً للتغطية الصحية الشاملة، وأفضل دفاع ضد تفشي الأمراض وحالات الطوارئ الصحية الأخرى»، مضيفاً «على الرغم من أنه سيكون هناك دائماً تفشي الأمراض وغيرها من الكوارث التي لها عواقب صحية، فإن الاستثمار في أنظمة صحية أقوى يمكن أن يساعد في منعها أو تخفيفها».

وأشار إلى أنه في أهداف التنمية المستدامة، التزمت جميع البلدان بتحقيق التغطية الصحية الشاملة (UHC) بحلول عام ٢٠٣٠، مضيفاً «لتحقيق هذا الهدف، نحتاج إلى رؤية مليار شخص يستفيدون من التغطية الصحية الشاملة في السنوات الخمس القادمة، هذا ليس حلماً بعيد المنال، ولن يتطلب مليارات الدولارات لتنفيذه، فالتغطية الصحية الشاملة قابلة للتحقيق، هنا.. الآن.. لنا جميعاً».

واستطرد «الصحة للجميع ممكنة حتى مع الأنظمة الصحية الأقل من الكمال – البلدان في مستويات دخل مختلفة كثيرة تحرز تقدماً في الموارد المتاحة لديها»، وأضاف «مؤخراً تعاون زملاء منظمة الصحة العالمية مع موظفين من مؤسسات الصحة والتنمية في جميع أنحاء العالم لترمز إلى التزامنا المشترك بضمان الصحة للجميع في كل مكان، وسيكون هذا الالتزام المشترك أساسياً مع تقدمنا إلى المرحلة التالية في الدفع العالمي نحو التغطية الصحية الشاملة – في الاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة بشأن التغطية الصحية الشاملة في نيويورك في وقت لاحق من هذا العام».

ولفت إلى أنه في هذا الاجتماع، ستتاح لقادة العالم الفرصة لإظهار التزامهم بالتأمين الصحي الشامل لضمان أن كل أم يمكن أن تنجب بأمان، وأن كل طفل يبقى على قيد الحياة بعد بلوغه سن الخامسة، ولا يموت أحد لأنهم فقراء.

واختتم بيانه، بقوله «بينما نحتفل بيوم الصحة العالمي، أشيد بالعاملين الصحيين فى جميع أنحاء العالم الذين يعملون على تعزيز الصحة، والحفاظ على العالم آمناً وخدمة المستضعفين، وأشكر بشكل خاص الموظفين المتفانين من منظمة الصحة العالمية وشركائنا الذين يعملون على مدار الساعة في الظروف القاسية، بما فى ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزمبيق واليمن».

المديرة التنفيذية للأمم المتحدة للبيئة: يجب علينا تكثيف إجراءات حماية الكوكب في وقت الحرب

تُعد الحروب أكثر المآسي البشرية إذ أنها لا تقتل الأنفس وتمحي المدن فحسب، بل أنها تدمر البيئة أيضاً.

و أمام تلك الحقيقة خصصت الجمعية العامة للأمم المتحدة السادس من نوفمبر في كل عام يوماً دولياً لمنع استخدام البيئة في النزاعات العسكرية، وأشارت الدراسات مؤخراً إلى أن البشر يحصون خسائر الحروب بعدد القتلى وحجم الدمار، بينما تبقى البيئة ضحية غير مُعلنة، إذ لا يتم إحصاء الأشجار المقطوعة أو المحاصيل والغابات المحروقة وتلوث مصادر المياه وتسمم التربة وتلوث الهواء وتفاقم أزمة المناخ، متابعاً أن مخلفات الأسلحة الخطرة تستمر في الإضرار بالبيئة والكائنات الحية لعقود.

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن ما لا يقل عن ٤٠٪ من الصراعات الداخلية خلال السنوات الـ ٦٠ الأخيرة كانت مرتبطة باستغلال الموارد الطبيعية، سواء كانت ذات قيمة عالية كالأخشاب والماس والذهب والنفط، أو نادرة كالأراضي الخصبة والمياه، وتعد الحربان العالميتان الأولى والثانية من أفظع حروب العصر الحديث في تأثيرها على البيئة والإنسان.

وتشير الدراسات إلى أن بلدان القارة الإفريقية كانت الأكثر تعرضاً للمآسي البيئية بسبب النزاعات على الماء والثروات والحدود والتدخلات الأجنبية.

وقد حذرت المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً من أنه، إذا أراد العالم أن يحقق هدفه في مستقبل أكثر استدامة لكل الناس وللكوكب، هناك حاجة لاتخاذ المزيد من الإجراءات لحماية البيئة أثناء الحروب.

جاءت تعليقات إنغر أندرسون في رسالة بمناسبة اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والصراعات العسكرية، فعلى الرغم من الحماية التي توفرها العديد من المعاهدات القانونية، لا تزال البيئة هي «الضحية المجهولة للنزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم» وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

كما ذكرت السيدة أندرسون أنه نادراً ما تكون العوامل البيئية هي السبب الوحيد للصراع العنيف. ومع ذلك، يمكن أن يكون استغلال الموارد الطبيعية وما يتصل بها من ضغوط بيئية ذات صلة وثيقة في جميع مراحل دورة الصراع، متسببة في اندلاع العنف وإدامته، أو تقويض فرص السلام» حسب ما أوضحت السيدة أندرسون.

وأضافت «يمكن للوصول إلى المياه أو تدفقها وتدهور الأراضي والفيضانات والتلوث، بالإضافة إلى التنافس على الموارد المستخرجة، أن يؤدي مباشرة إلى تفاقم التوترات ويؤدي إلى اندلاع الصراعات، كما هو الحال بالنسبة لقضايا استنزاف الموارد مثل إزالة الغابات وتآكل التربة والتصحر».

ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن القلق العام بشأن استهداف البيئة واستخدامها أثناء احتدام المعارك، وصل إلى ذروته خلال حرب فيتنام، حيث أدى استخدام مبيدات الأعشاب السامة - التي أطلق عليها لقب «العميل البرتقالي» - إلى إزالة الغابات وتلوثها على نطاق واسع.

وقد أدى الغضب الدولي الناتج عن هذا الاستخدام الحربي إلى اعتماد صكين قانونيين دوليين جديدين، هما اتفاقية التعديل البيئي في عام ١٩٧٦، وبعده بعام واحد التعديل الذي أضيف على اتفاقيات جنيف التي تنظم الانخراط في الحروب.

وقد ذكّر برنامج الأمم المتحدة للبيئة بحادثة التلوث واسع النطاق التي نجمت عن التدمير المتعمد لآبار النفط في الكويت، خلال حرب الخليج عام ١٩٩١، حيث أثارت الحادثة دعوات أخرى لتعزيز الحماية القانونية للبيئة أثناء الحرب.

غير أن التأثير على البيئة تواصل بالرغم من ذلك، فعلى سبيل المثال أدى قصف العشرات من المواقع الصناعية في نزاع كوسوفو في عام ١٩٩٩ إلى تلوث بالمواد الكيميائية السامة، وفي الآونة الأخيرة ، قام مقاتلو داعش بإشعال النيران في آبار النفط مع انسحابهم من مناطق في العراق، مما أدى إلى إطلاق ما وصفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة بـ «مزيج سام» من الغازات والمركبات الأخرى في الهواء.

فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية يشارك في العديد من الفعاليات بمناسبة اليوم العالمي للطفل

أ. جمعة الدوسري
مشرف فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية

شارك فريق من فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية ضم كلاً من: الباحثة القانونية فاطمة يوسف حسن الخرداوي، الموظفة الإدارية سارة مساعد المنصور الزامل، في الفعاليات والأنشطة التي نظمتها كلاً من: جمعية أسر التوحد الخيرية بعنوان: لست وحدك، بناءاً على الدعوى الواردة من رئيسة جمعية أسر التوحد الأستاذة جاودة الخاروف وذلك بمناسبة (اليوم العالمي للتوحد)، كما شارك الفريق في الفعاليات والأنشطة التي أقامتها الروضة الأولى بالراكة بالخبر بقيادة الأستاذة منى القحطاني، بمناسبة (يوم الطفل العالمي)، و مكتب التعليم شرق الدمام، وفي (مهرجان الطفولة) الذي أقيم تحت رعاية مدير عام التعليم بالمنطقة الشرقية الدكتور ناصر بن عبدالعزيز الشلعان، وفي ذات السياق شارك أيضاً الفريق في الفعاليات التي أقامتها الروضة الأولى بالدمام بإشراف قائدة الروضة الأستاذة إيمان الهاشم، وفي الروضة الخامسة بالدمام، وروضة التميز بمحافظة الجبيل بقيادة الأستاذة لبنى السكتاوي، و مدارس التربية الأهلية بالخبر بقيادة الأستاذة خوله محمد العرفج، والروضة الأولى بمحافظة الجبيل بناءاً على الخطاب الوارد من الأستاذة لولوة مبارك المسحل قائدة الروضة الأولى بالجبيل.

جاءت مشاركة الفرع من خلال ركن توعوي تثقيفي تم خلاله توزيع العديد من الاصدارات والمطبوعات الحقوقية خاصة التي تعنى بحقوق الطفل من أهمها:

مجلة اعرف حقوقك ولونها

وللأباء والأمهات والمعلمات:

- التعريف بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.
- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- حقوق الطفل في الإسلام.
- العنف ضد الأطفال.
- تشغيل الأحداث.
- الدليل الإرشادي (لحملة وقف العنف ضد الأطفال).

و العديد من الأنشطة التفاعلية مع الأطفال المشاركين، و منها:

- ألعاب تعليمة تفاعلية مع الأطفال.
- ألعاب ومجسمات توضح هذه الحقوق.
- قصص أطفال يتركز كل منها على حق من هذه الحقوق.
- تقديم هدايا رمزية للإجابات الصحيحة من الأطفال على هذه الحقوق.

الجدير بالذكر أنه في عام ١٤١٦هـ وافقت المملكة على الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، الصادرة من الهيئة العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٩، مع تضمين قرار المملكة التحفظ على المواد التي تتعارض مع الشريعة الإسلامية، وهذا من حق المملكة، وغيرها من الدول حفاظاً على الهوية العامة للدولة، وحتى لا يكون هناك تناقض بين ما قد يوجد من مواد في الوثيقة، وبين تشريعات الإسلام بشأن الطفل.

فهوية الطفل، وحقه في اسم، وجنسية، وانتماء لأسرة يمثل حقاً لازماً، وحاجة ضرورية تسهم في النمو الطبيعي، ولذا شدد الإسلام على حسن اختيار الزوجة «اظفر بذات الدين تربت يداك» كخطوة مهمة في تربية الطفل، خاصة أن الأم تلعب دوراً بارزاً ومهماً في تنشئة الطفل، والعناية به، ولذا نجد أن اختيار اسم مناسب، وجميل حق من حقوق الطفل على والديه، رغم أن بعض الممارسات تخالف هذا المبدأ،

حتى أن الابن يضطر لتغيير اسمه إذا كبر نظراً لعدم قناعته بالاسم الذي اختاره الوالدان، إما لشذوذ الاسم، أو لقباحته ما يسبب له حرجاً يتحول إلى عقد نفسية فيما بعد.

الحق في العيش في كنف الوالدين، وتحت رعايتهما، حق طبيعي لاستقرار نفسي، وطمأنينة، واتزان تجعل الفرد أكثر احتراما لمقومات المجتمع، وقيمه، وأنظمته.

ما هي إتفاقية حقوق الطفل:

في عام ١٩٨٩، أقرّ زعماء العالم بحاجة أطفال العالم إلى اتفاقية خاصة بهم، لأنه غالباً ما يحتاج الأشخاص دون الثامنة عشر إلى رعاية خاصة وحماية لا يحتاجها الكبار.

كما أراد الزعماء أيضاً ضمان اعتراف العالم بحقوق الأطفال.

تعتبر اتفاقية حقوق الطفل الصك القانوني الدولي الأول الذي يلزم الدول الأطراف من ناحية قانونية بدمج السلسلة الكاملة لحقوق الإنسان، أي الحقوق المدنية والسياسية، إضافة إلى الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية..

وقد حققت الاتفاقية القبول العالمي تقريباً، وقد تم التصديق عليها حتى الآن من قبل ١٩٣ طرف -- أكثر من الدول التي انضمت إلى منظومة الأمم المتحدة أو الدول التي إعترفت باتفاقيات جنيف.

تتمثل مهمة اليونيسف في حماية حقوق الأطفال ومناصرتها لمساعدتهم في تلبية احتياجاتهم الأساسية وتوسيع الفرص المتاحة لهم لبلوغ الحد الأقصى من طاقاتهم وقدراتهم.

وتسترشد اليونيسف بتنفيذها لهذه المهمة بنصوص ومبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

وتتضمن الاتفاقية ٥٤ مادة، وبروتوكولان اختياريان، وهي توضّح بطريقة لا لَبْسَ فيها حقوق الإنسان الأساسية التي يجب أن يتمتع بها الأطفال في أي مكان - ودون تمييز، وهذه الحقوق هي: حق الطفل في البقاء، والتطور والنمو إلى أقصى حد، والحماية من التأثيرات المضرة، وسوء المعاملة والاستغلال، والمشاركة الكاملة في الأسرة، وفي الحياة الثقافية والاجتماعية.

وتتلخص مبادئ الاتفاقية الأساسية الأربعة في: عدم التمييز؛ تضافر الجهود من أجل المصلحة الفضلى للطفل؛ والحق في الحياة، والحق في البقاء، والحق في النماء؛ وحق احترام رأي الطفل.

وكل حق من الحقوق التي تنص عليه الاتفاقية بوضوح، يتلازم بطبيعته مع الكرامة الإنسانية للطفل وتطويره وتنميته المنسجمة معها.

وتحمي الاتفاقية حقوق الأطفال عن طريق وضع المعايير الخاصة بالرعاية الصحية والتعليم والخدمات الاجتماعية والمدنية والقانونية المتعلقة بالطفل.

وبموافقتها على الالتزام (بتصديقها على هذا الصك أو الانضمام إليه)، تكون الحكومات الوطنية قد ألزمت نفسها بحماية وضمان حقوق الأطفال، ووافقت على تحمل مسؤولية هذا الالتزام أمام المجتمع الدولي.

وتُلزم الاتفاقية الدول الأطراف بتطوير وتنفيذ جميع إجراءاتها وسياساتها على ضوء المصالح الفُضلى للطفل.

فبرنامج الأمان الأسري الوطني من البرامج التي يفخر بها الوطن ويعد خطوة رائدة باعتباره برنامجاً وطنياً له محور مهم وهدف لأن يكون مركز التميز في شؤون العنف بتقديم برامج الوقاية والمساندة والتوعية والسعي لتفاعل مؤسسات المجتمع لأي مجهود توعوي، وتم إنشاء برنامج الأمان الأسري الوطني بناء على الأمر السامي الكريم كبرنامج وطني يحمي من العنف ويرتبط إدارياً بالشؤون الصحية بوزارة الحرس الوطني، تقول صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز رئيس برنامج الأمان الأسري الوطني، فقد أخذ برنامج الأمان الأسري الوطني على عاتقه منذ إنشائه حماية الأسرة من تداعيات التغيير السلبية كالعنف وحماية أطفال اليوم وجيل المستقبل من الإيذاء والإهمال بمختلف أشكاله وأنواعه.. وتقول الدكتورة مها المنيف المدير التنفيذي للبرنامج: إن هذا البرنامج يساهم بفعالية مع الجهات القائمة حالياً من القطاعات المختلفة في القضاء على ظاهرة العنف التي انتشرت بشكلٍ لافت في الآونة الأخيرة مما يستوجب معها وقفة جادة ومدروسة ووضع خطط وإستراتيجية بعيدة المدى لاحتواء هذه الظاهرة ووأدها في مهدها.

للبرنامج مجالات منها: تعزيز دور المملكة في الحالات الإنسانية والمساهمة في إعداد الأنظمة والسياسات الوطنية لمكافحة العنف، والمساهمة في إعداد الإستراتيجيات والخطط الوطنية، وتعزيز الشراكة والتضامن مع القطاعات الحكومية والجمعيات الأهلية والخيرية من أجل توحيد الجهود الوطنية والعمل على تجاوز العقبات والازدواجية في الأهداف والأداء، ودعم الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري والجهات المقدمة للرعاية لهم.

وللبرنامج العديد من البرامج والأقسام منها: الخدمات المجتمعية، والوقاية والتدريب، ومراكز التميز والبحوث العلمية، وخط مساندة الطفل، وهذا محور مهم لدى برنامج الأمان الأسري حيث يعد خط مساندة الطفل أحد المشاريع الوطنية الرامية إلى مساندة ودعم الأطفال دون سن الثامنة عشرة ممن يتعرضون لسوء المعاملة.

العنف ضد الأطفال:

إن حق الأطفال في الحماية من العنف منصوص عليه في اتفاقية حقوق الطفل، ومع ذلك فإن بليون طفل يتعرضون إلى نوع من العنف العاطفي أو البدني أو الجنسي كل عام؛ ويموت طفل واحد من العنف كل خمس دقائق.

لا يعرف العنف ضد الأطفال حدوداً للثقافة أو للطبقة أو للتعليم، فقد يحدث ضد الأطفال في المؤسسات، في المدارس، وفي المنزل، إن العنف بين الأقران هو أيضاً مصدر قلق، وكذلك هو تزايد التنمر عبر شبكة الإنترنت. حيث يعيش الأطفال المعرضون للعنف في عزلة ووحدة وخوف، ولا يعرفون أين يتوجهون للمساعدة، خاصة عندما يكون الجاني قريبًا. قد يزيد جنس الأطفال أو إعاقتهم أو فقرهم أو جنسيتهم أو أصلهم الديني من خطر العنف، حيث يكون الأصغر سنا معرضين بشكل خاص لأنهم أقل قدرة على التحدث وطلب الدعم.

في عام ٢٠٠٦، قدمت دراسة للأمم المتحدة مجموعة من التوصيات بشأن كيفية إنهاء العنف ضد الأطفال؛ وعيّن الأمين العام ممثلاً خاصاً لضمان المتابعة الفعالة ورصد التنفيذ.

وقد كان هناك بعض التقدم الحقيقي: يوجد الآن العديد من الولايات التي لديها الآن تشريعات لحظر العنف الجسدي والعقلي والجنسي ودعم الضحايا؛ إضافة إلى حملات توعية بالآثار السلبية للعنف؛ والتسلط، والعنف الجنسي والممارسات المؤذية ضد الأطفال يتم التعامل معها. لدينا أيضا المزيد من البيانات حول حجم وطبيعة العنف ضد الأطفال.

إن كل هذه التطورات تعتبر خطوات هامة ولكن هناك الكثير الذي يتعين القيام به، وقد أظهر إدراج هدف محدد (١٦,٢) في خطة عام ٢٠٣٠ التزام العالم بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال، ويجب أن نعمل على وجه السرعة لضمان أن تصبح الرؤية النبيلة حقيقة لكل طفل.

البنك الدولي يوافق على تقديم خمسة عشر مليون دولار لتحسين رأس المال البشري بالمناطق الفقيرة في جيبوتي

وافق البنك الدولي على برنامج من المؤسسة الدولية للتنمية بقيمة ١٥ مليون دولار لدعم نظام موسع ومحسّن لشبكات الأمان الإجتماعي لتحسين إمكانية حصول المجتمعات المحلية الفقيرة المستهدفة على الخدمات الأساسية.

يشمل التمويل ١٠ ملايين دولار من قروض المؤسسة، ذراع البنك الدولي لمساندة الدول الأكثر فقراً، ومنحة قدرها ٥ ملايين دولار من النافذة الفرعية في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة المخصصة للاجئين، والمجتمعات المحلية المضيفة علماً بأن جيبوتي هي واحدة من ١٤ بلداً مؤهلاً للحصول على هذا التمويل، وقد تم إنشاء هذه النافذة الفرعية استجابةً لمطالب البلدان المضيفة للاجئين، مثل جيبوتي، لتعمل كآلية للمساعدات الإنمائية والتمويل الميسر من مجموعة البنك الدولي.

وفي هذا الصدد، قال الممثل المقيم للبنك الدولي في جيبوتي آتو سيك «أكبر ثروات جيبوتي هي شعبها. ومن أجل تحقيق نمو عادل ومستدام في البلاد، هناك حاجة إلى ضخ

استثمارات لتنمية رأس المال البشري، وخاصة للأطفال الصغار في المجتمعات الفقيرة... يجب أن تدعم هذه الاستثمارات توفير الخدمات الأساسية الجيدة وكذلك تشجيع الأسر على تبني سلوكيات تعزز تنمية رأس المال البشري للأطفال الصغار».

وستساند هذه العملية الجديدة استراتيجية جيبوتي الطموحة لبناء نظام حماية اجتماعية يضم معاً مختلف أشكال المساعدة الاجتماعية، بما في ذلك توسيع نطاق برنامج التحويلات النقدية الذي يستهدف الفقراء، وتعزيز الرعاية الصحية والتغذية في السنوات الأولى على المستوى المحلي، وسيدعم أيضاً أنظمة الحماية الاجتماعية من خلال دعم بناء القدرات المؤسسية للمؤسسات الحكومية الشريكة، والاستثمارات في الخدمات الأساسية لتحسين رأس المال البشري.

ويهدف مشروع التحويلات النقدية ورأس المال البشري إلى التوسع في البرنامج الوطني للتضامن والأسرة بحيث يغطي ٥٠٠٠ أسرة من الأسر الأشد فقراً وحرمانا في جيبوتي بينما يتيح إيرادات حيوية للاستهلاك.

وقال رئيس فريق عمل البرنامج في البنك الدولي جون فان ديك «يرتكز هذا المشروع على ما حققه مشروع شبكة الأمان الاجتماعي في جيبوتي من انجازات من حيث إعداد آليات مجتمعية لتعزيز التغذية ودعم إنشاء السجل الاجتماعي الوطني... كما أنه سيدعم التزامات جيبوتي بتسهيل دمج اللاجئين من خلال إدراجهم في السجل الاجتماعي الوطني وتمويل البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي تضم اللاجئين».

وتتألف محفظة البنك الدولي في جيبوتي من ١٢ مشروعاً تمويلها المؤسسة الدولية للتنمية بإجمالي ١٧١ مليون دولار، وتركز هذه المحفظة على شبكات الأمان الاجتماعي، والطاقة، والتنمية المجتمعية الريفية، والحد من الفقر في المدن، والصحة، والتعليم، وتحديث الإدارة العامة، والحوكمة، وتنمية القطاع الخاص، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب.

البنك الدولي يوافق على تقديم ٦ ملايين دولار لضمان حصول اللاجئين والمجتمعات المضيفة على خدمات الرعاية الصحية في جيبوتي:

أعلن البنك الدولي مؤخراً عن تقديم تمويل إضافي قدره ٦ ملايين دولار من أجل مواصلة مشروع تطوير أداء القطاع الصحي في جيبوتي، ومنذ الموافقة على المشروع مؤخراً، تلقّى ١٤٣ ألفاً من النساء والأطفال خدمات أساسية صحية وغذائية وسكانية في جيبوتي، وقد ساند البرنامج تحسين سبل الحصول على خدمات جيدة للرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وبرامج مكافحة الأمراض المعدية (فيروس ومرض الإيدز والسل). وسيُتيح التمويل الإضافي للبرنامج الاستمرار في خدمة الجميع في جيبوتي، ومنهم اللاجئون.

ويشتمل التمويل الإضافي على اعتماد قيمته مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، وهي ذراع البنك الدولي لمساعدة أشد بلدان العالم فقراً، و٥ ملايين دولار منحةً من النافذة الفرعية للاجئين والمجتمعات المضيفة في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وتعد جيبوتي واحدة من ١٤ بلداً مؤهلاً للحصول على هذا التمويل، وقد أُنشئت النافذة الفرعية للاجئين والمجتمعات المضيفة استجابةً لمطالب بلدان مضيفة للاجئين مثل جيبوتي، لتكون آليةً لتقديم مساعدات إنمائية وتمويل مُيسّر من مجموعة البنك الدولي.

وقال آتو سيك الممثل المقيم للبنك الدولي في جيبوتي: «لقد التزمت حكومة جيبوتي بتلبية الاحتياجات الصحية المتزايدة للاجئين والمجتمعات المضيفة، لكن قدرات المراكز الصحية في أنحاء جيبوتي تتعرض لضغوط شديدة. ففي بعض المجتمعات في جيبوتي، يُؤلِّف النازحون، ومنهم اللاجئون ٤٠٪ من المتلقين للخدمات الصحية».

وسيساند التمويل الجديد جهود حكومة جيبوتي للتخفيف من الآثار السلبية لأزمة اللاجئين التي طال أمدها على الصحة، وضمان أن يتاح للاجئين والمجتمعات المضيفة لهم الحصول على خدمات صحية جيدة ومنصفة. وتقوم على تنفيذ المشروع وزارة الصحة.

وهذا هو التمويل الإضافي الثاني للمشروع؛ إذ جاء التمويل الإضافي الأول في شكل منحة قيمتها ٧ ملايين دولار من الصندوق الاستئماني للابتكار في تحقيق النتائج الصحية. وكان المشروع الأصلي الذي تمت الموافقة عليه عبارة عن مشروع تمويل يستند إلى النتائج مدته خمسة أعوام وممول من خلال اعتماد بقيمة ٧ ملايين دولار من المؤسسة الدولية للتنمية، ويقوم البرنامج على أساس الأداء بمعنى أن الأموال تصرف بشكل مباشر إلى مقدمي الرعاية الصحية على أساس عدد الخدمات المقدمة وجودتها، ويهدف هذا التصميم إلى تشجيع مقدمي الرعاية الصحية على تحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال مثل التطعيم، وإدارة أمراض الطفولة، ومعالجة سوء التغذية، علاوةً على ذلك، يشتمل البرنامج أيضاً على تركيز على خدمات الصحة الإنجابية مثل الرعاية قبل الولادة، وتنظيم الأسرة، والولادة بمساعدة قابلات مدربات.

وقالت إليزابيث مزيراي رئيسة فريق العمل للبرنامج بالبنك الدولي: «من خلال ست سنوات من الخبرة في التمويل المستند إلى النتائج في جيبوتي، شهدنا زيادة ملحوظة في الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال، وقد أدّت زيادة استقلالية المنشآت الصحية إلى تحسين أداء العاملين في مجال الرعاية الصحية، وإلى زيادة عامة في عدد خدمات الرعاية الصحية وجودتها، وبالتمويل الإضافي، سيتسع الدعم المقدم ليشمل فئات السكان الأولى بالرعاية والأشد احتياجاً».

وقد خلق تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة إلى جيبوتي والأزمة الإنسانية التي طال أمدها ضغوطاً على نظام صحي هش بالفعل، وأدى إلى إنهاك القدرات المحدودة للنظام الصحي على تقديم خدمات أساسية صحية وغذائية. وبسبب ضعف نطاق تغطية الخدمات الصحية، وغياب خدمات التغذية الأساسية ومرافق المياه والصرف الصحي اشتدت مخاطر تفشّي الأمراض.

«تعدد اللغات».. شعار اليوم العالمي لمحو الأمية

والسعودية تؤكد انخفاض « الأمية» القرائية في المملكة إلى ٥.٦ ٪

يُحتفل باليوم الدولي لمحو الأمية في ٨ أيلول/سبتمبر من كل عام، ويُعد فرصة للحكومات ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة لإبراز التحسينات التي طرأت على معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وللتفكير في بقية تحديات محو الأمية الماثلة أمام العالم، وقضية محو الأمية هي عنصر جوهري في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وجدول أعمال الأمم المتحدة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

حمل هذا اليوم للعام الحالي شعار «محو الأمية وتعدد اللغات»، فعلى الرغم من التقدم المحرز لمكافحة الأمية، إلا أنه توجد تحديات ماثلة للعيان في ما يتصل بمحو الأمية وتفاوتها بين البلدان وسكانها. ويُعد تبني التعدد اللغوي في تطوير التعليم ومحو الأمية مسألة أساسية في مواجهة تحديات محو الأمية وتحقيق أهداف السنة المستدامة.

وفي السعودية فقد انخفضت نسبة الأمية القرائية في المملكة إلى ٥,٦٪ نتيجة استخدام أساليب مختلفة في التعليم، وتنفيذ خطط استراتيجية ذات عائد على المدى القصير.

وتشرف إدارة التعليم المستمر في وزارة التعليم على ٢٢٥٩ مدرسة (بنين وبنات) يستفيد من خدماتها أكثر من ٩٠ ألف دارس ودارسة، بينما بلغ عدد مراكز الحي المتعلم ٣٠٥ مركزاً بإجمالي عدد مستفيدين ١١٤٩٣٩ مستفيد من طلاب وطالبات، وتهدف مراكز الحي المتعلم إلى تمكين النساء في الفئة العمرية من (١٥ -٥٠) سنة ممن يحملن مؤهل الثانوية فأقل من المهارات المهنية اللازمة التي تؤهلهن للدخول إلى سوق العمل، فضلاً عن نشر ثقافة العمل التطوعي وتفعيل دور الشراكة المجتمعية.

ونفذت وزارة التعليم بمشاركة عدد من الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني حملات صيفية للتوعية ومحو الأمية في ٩٤ مركزاً في الأماكن التي يصعب فيها إقامة فصول دراسية منتظمة كالمناطق النائية والهجر، حيث لا تتجاوز مدة الدراسة في هذه المراكز شهرين بما يتناسب وطبيعة هذه المجتمعات وظروف حياة أفرادها.

وبلغ عدد المستفيدين من برامج تعليم اللغة الإنجليزية والصينية ٩٢٥٣ طالباً وطالبة، كما تعمل الإدارة العامة للتعليم المستمر على إعداد برامج تتضمن إتاحة فرص التعلم المتساوية للجنسين من خلال سياسات وأنظمة تحقق التكامل بين التعليم النظامي وغير النظامي وتشجع التعلم مدى الحياة وتجعله متاحاً للجميع لمحو أميتهم المختلفة، حيث لم يعد هذا المفهوم مقتصراً على تعلم مهارات القراءة والكتابة بل تجاوز ذلك إلى عدة مفاهيم فرضتها متغيرات العصر فهناك الأمية الرقمية والأمية المعلوماتية وأمية القرن الواحد العشرين.

وأطلقت الوزارة عدداً من المبادرات، ومنها التوسع في تعليم الكبار ومحو الأمية) وهي إحدى مبادرات التحول الوطني، وتهدف إلى تعزيز قيم التعلم مدى الحياة وتمكين الأفراد من الاستفادة من فرص التعلم والتدريب المتنوعة والوصول إلى مصادر المعرفة، وتستهدف الكبار من الجنسين ممن يحملون مؤهلات تعليمية متدنية، كما أن جهود الوزارة في محو الأمية مستمرة وتستهدف الفرد والمجتمع ببرامج تعليمية وتثقيفية وتوعوية شاملة ومتنوعة.

اعرف أكثر عن مركز الملك سلمان الاجتماعي

مركز الملك سلمان الاجتماعي

King Salman Social Center

نبذة تاريخية:

يعد مركز الملك سلمان الاجتماعي أحد المعالم الهامة في مدينة الرياض و جاء انشائه كفكرة رائدة ليعبر عن نقله نوعية في مفهوم الخدمة الاجتماعية من خلال الخدمات و الأنشطة التي يقدمها المركز لأعضائه ومرتاديه، فمركز الأمير سلمان الاجتماعي مؤسسة خدمية اجتماعية تقدم العديد من البرامج والأنشطة الثقافية والاجتماعية والترويجية لأفراد المجتمع.

كما و يحرص دائماً على المشاركة في المناسبات الوطنية و الأعياد، بالتعاون مع المؤسسات و الجهات المختصة لدعم البرامج المستهدفة.

تم افتتاح المركز في الثاني عشر من شهر رمضان المبارك لعام ١٤١٧ على شرف صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز - رحمه الله.

كما افتتح القسم النسوي بصورة تجريبية في رجب عام ١٤١٧هـ.

رؤيته:

أن يكون المساهم الأول في خدمة المجتمع وتنميته وتمكينه.

رسالته:

توفير خدمات اجتماعية تتضمن أنشطة صحية ورياضية وثقافية تقوم على أساس من المعرفة والأداء والاستدامه كنموذج متميز للقطاع الثالث.

أهدافه:

١. رعاية فئة الكبار و خدمتهم بأساليب عملية و علمية حديثة.
٢. توفير خدمات و أنشطة اجتماعية و ثقافية و صحية و رياضية و خيرية مميزة.
٣. مساندة الأسر في رعاية كبارها و استثمار أوقات الفراغ لديهم.
٤. المحافظة على التواصل بين كبار السن و محيطهم الأسري و الاجتماعي.
٥. تمكين أفراد المجتمع من اكتساب المزيد من الخبرة و المعرفة و تنمية القدرة على التأقلم مع متغيرات المجتمع وايقاع العصر.

قيمه:

- الاحترام
٢- العدالة
٣- النزاهة
٤- الانجاز

اعرف حقوقك و واجباتك

الجزء الثاني من «اتفاقية حقوق الطفل»

المادة السابعة

١. يسجل الطفل بعد ولادته فوراً ويكون له الحق منذ ولادته في اسم والحق في اكتساب جنسية، ويكون له قدر الإمكان، الحق في معرفة والديه وتلقى رعايتهما.

٢. تكفل الدول الأطراف إعمال هذه الحقوق وفقاً لقانونها الوطني والتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتصلة بهذا الميدان، ولاسيما حيثما يعتبر الطفل عديم الجنسية في حال عدم القيام بذلك.

المادة الثامنة

١. تتعهد الدول الأطراف باحترام حق الطفل في الحفاظ على هويته بما في ذلك جنسيته، واسمه، وصلاته العائلية، على النحو الذي يقره القانون، وذلك دون تدخل غير شرعي.

٢. إذا حرم أي طفل بطريقة غير شرعية من بعض أو كل عناصر هويته، تقدم الدول الأطراف المساعدة والحماية المناسبتين من أجل الإسراع بإعادة إثبات هويته.

المادة التاسعة

١. تضمن الدول الأطراف عدم فصل الطفل عن والديه على كره منهما، إلا عندما تقرر السلطات المختصة، رهناً بإجراء إعادة نظر قضائية، وفقاً للقوانين والإجراءات المعمول بها، أن هذا الفصل ضروري لصون مصالح الطفل الفضلى، وقد يلزم مثل هذا القرار في حالة معينة مثل حالة إساءة الوالدين معاملة الطفل أو إهمالهما له، أو عندما يعيش الوالدان منفصلين ويتعين اتخاذ قرار بشأن محل إقامة الطفل.

٢. في أية دعاوى تقام عملاً بالفقرة ١ من هذه المادة، تتاح لجميع الأطراف المعنية الفرصة للاشتراك في الدعوى والإفصاح عن وجهات نظرها.

٣. تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل عن والديه أو عن أحدهما في الاحتفاظ بصورة منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.

٤. في الحالات التي ينشأ فيها هذا الفصل عن أي إجراء اتخذته دولة من الدول الأطراف، مثل تعريض أحد الوالدين أو كليهما أو الطفل للاحتجاز أو الحبس أو النفي أو الترحيل أو الوفاة (بما في ذلك الوفاة التي تحدث لأي سبب أثناء احتجاز الدولة الشخص)، تقدم تلك الدولة الطرف عند الطلب، للوالدين أو الطفل، أو عند الاقتضاء، لعضو آخر من الأسرة، المعلومات الأساسية الخاصة بمحل وجود عضو الأسرة الغائب (أو أعضاء الأسرة الغائبين) إلا إذا كان تقديم هذه المعلومات ليس لصالح الطفل. وتضمن الدول الأطراف كذلك أن لا تترتب على تقديم مثل هذا الطلب، في حد ذاته، أي نتائج ضارة للشخص المعني (أو الأشخاص المعنيين).

* دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (OHCHR) حيز النفاذ في ٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٠م، و هي تُعد الاتفاقية التي تؤكد على حقوق الطفل في الحماية و التعليم و الرعاية الصحية و المأوى و التغذية السليمة، وانضمت المملكة لهذه الاتفاقية بتاريخ ١٩٩٦/١/٢٦م، مع تحفظ عام على كل ما يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

المستشار القانوني
خالد بن عبد الرحمن الفاخري

ماهي الحالات التي يمكن فيها طلب اعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة في العقوبة؟

نظام الإجراءات الجزائية أوضح أنه يجوز لأي من الخصوم طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة وفقاً لأحوال محددة وهي:

١- إذا حكم على المتهم في جريمة قتل ثم وجد المدعي قتله حياً.

٢- إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة ذاتها، وكان بين الحكمين تناقض يفهم منه عدم إدانة أحد المحكوم عليهما.

٣- إذا كان الحكم قد بني على أوراق ظهر بعد الحكم تزويرها أو بني على شهادة ظهر بعد الحكم أنها شهادة زور.

٤- إذا كان الحكم بني على حكم صادر من إحدى المحاكم ثم ألغي هذا الحكم.

٥- إذا ظهر بعد الحكم بينات أو وقائع لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه البيانات أو الوقائع عدم إدانة المحكوم عليه أو تخفيف العقوبة.

حيث يتم رفع طلب إعادة النظر بصحيفة تقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم، ويجب أن تشتمل صحيفة الطلب على بيان الحكم المطلوب إعادة النظر فيه وأسباب الطلب، إلا أنه لا يترتب على قبول المحكمة طلب إعادة النظر من حيث الشكل وقف تنفيذ الحكم إلا إذا كان صادراً بعقوبة جسدية من قصاص أو حد أو تعزير وفي غير ذلك يجوز للمحكمة أن تأمر بوقف التنفيذ في قرارها بقبول طلب إعادة النظر.

كاريكاتير

نقلاً عن صحيفة الجزيرة

سجون المملكة تحصل على جائزة التميز في المنطقة العربية

حصل برنامج «ثقة» أحد البرامج الإصلاحية المستحدثة المنفذة لدى المديرية العامة للسجون، على جائزة التميز بالمنطقة العربية الهادفة إلى تحفيز الحكومات العربية على تقديم أفضل الخدمات لجمهور المتعاملين من مواطنين ومقيمين في حفل أقيم بمدينة دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة مؤخراً، وسط مشاركة العديد من الشركات والمؤسسات العربية المتميزة من القطاعات الخدمية.

وتسلّم الجائزة نيابة عن مدير عام السجون، مساعد المدير العام للتقنية اللواء مهندس يحيى دماس الغامدي، من قبل رئيس ومؤسس أكاديمية تتويج لجوائز التميز بيار مكرزل، وبذلك تكون المديرية العامة للسجون أول جهة حكومية في الشرق الأوسط تنفذ مثل هذا البرنامج النوعوي الساعي لتعزيز ثقة النزيل بقدراته وإمكانياته قبل عودته للمجتمع بعد انقضاء مدة محكوميته، وذلك بتهيئة النزيل قبل الإفراج عنه بـ ٦ أشهر عبر برنامج نوعي في أجنحة مخصصة بمساندة من القطاعين العام والخاص.

يذكر أن هذه الجائزة تعد ثمرة نجاح وعطاء قدم من خلالها القائمين على البرنامج خدمة التدريب بمهارة واحترافية وجودة عالية.

مؤسسات المجتمع المدني ودورها الأمني

خالد بن عبد الرحمن الفاخري
الأمين العام للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Nshr1@yahoo.com

تقوم مؤسسات المجتمع المدني بأدوار رقابية وعلاجية هامة لرصد ومعالجة التجاوزات والانتهاكات لحقوق الإنسان، والتي كانت لوقت قريب تكتفي بمحاولة علاج هذه التجاوزات مع الجهات المعنية في الدولة وهو الدور الذي تقوم به أغلب مؤسسات المجتمع المدني في دول العالم، إلا أن هذا المفهوم بدأ يتغير وبدأت مؤسسات المجتمع المدني تقوم بأدوار وقائية اكثر في قضايا حقوق الإنسان بهدف تفادي حدوث أي تجاوزات، ومن هذه الأدوار سعيها لتحقيق الأمن الشامل بمفهومه الواسع عن طريق المساهمة في خفض نسبة التجاوزات، ويتحقق ذلك عن طريق تثقيف أفراد المجتمع بالحقوق والواجبات والطلب من الجهات المختلفة احترامها والعمل على ايجاد مؤسسات تقدم خدمات أولية لمعالجة قضايا معينة كقضايا الفقر، والبطالة والطلاق، حيث إن الارتباط الوثيق بين حماية حقوق الإنسان وبسط الأمن في المجتمعات يبين أهمية احترام وتعزيز هذه الحقوق في الممارسة العملية لما لها من أهمية واضحة في تحقيق الأمن الشامل للمجتمعات وللإفراد على حد سواء وكل تصرف لا يحفظ كرامة الإنسان سوف يؤدي إلى الإخلال بالأمن بمعناه الواسع، فالمشكلات الأمنية قد تعود لأسباب عدلية أو اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية، أهمل علاجها نتيجة تنوع المشكلات، مما يتطلب قيام مؤسسات المجتمع المدني بدورها في المساهمة في بسط الأمن واستقراره في هذا الجانب حيث إن نشاط مؤسسات المجتمع المدني لا يقل أهمية عن دور رجال الأمن في هذا الأمر، فالإنسان مخلوق مكلف ومسئول له دور إيجابي في الحياة هو مناط استخلافه في الأرض، وانطلاقاً من هذا الأساس المتين والشامل لحقوق الإنسان التزمت المملكة العربية السعودية بحماية حقوق الإنسان إلى ما اشتملت عليه الشريعة الإسلامية من كفالة شاملة لحقوق الإنسان، باعتبار أحكام الشريعة الإسلامية هي القانون العام في المملكة وإلى الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها وإلى الأنظمة الداخلية لأهمية وطبيعة هذه الحقوق وأثرها في الحفاظ على كرامة الإنسان.

المركز الرئيسي- الرياض : P.O.Box 1881 - Riyadh 11321 - Tel.: 0112102223 - Fax: 0112102202
مكتب جدة: Tel.:0126222261- Fax:0126222196 / فرع جازان: Tel.: 0173175566- Fax:0173173344
فرع الدمام: Tel.:0138098353- Fax:0138098354 / فرع الجوف: Tel.:0146258144- Fax:0146258155

فرع مكة: Tel.:0125545211- Fax:0125545212 / فرع عسير: Tel.: 0172269186- Fax: 0172310349
فرع المدينة: Tel.:0148664544 Ext.111- Fax:0148664544 / فرع القصيم: Tel.:0163855155- Fax:0163855335
الموقع على الإنترنت : www.nshr.org.sa / البريد الإلكتروني : nshr1@yahoo.com